الخلل في السنوات الاخيرة بشكل كبير لصالح المستوطنات الاسرائيلية[٨].

٢ ـ مصادرة الاراضي: كانت الاراضي ولا تزال جوهر الصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي منذ بداية هذا القرن. فالنزاع بين الشعب الفلسطيني والاسرائيلي هو نزاع على أرض واحدة، ومن هنا فقد كانت سياسة الاستيلاء على الارض عنصراً أساسياً في سياسة المنظمات اليهودية والحكومات الاسرائيلية[٩]، ومن أجل تحقيق ذلك، عمدت اسرائيل بعد احتلالها للضفة الفلسطينية وقطاع غزة الى اتخاذ خطوات عدّة سهّلت عليها الاستيلاء التدريجي على مساحات كبيرة من أراضي الضفة والقطاع، وبلغت حتى عام ١٩٩١ حوالى ٦٥ بالمئة من مساحة الضفة و٥٠ بالمئة من مساحة القطاع[١٠]. ويظهر ذلك صعوبة الموقف بالنسبة للقطاع الزراعي الذي يواجه مشكلة كبيرة في تغطية الاحتياجات الغذائية للشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع، ناهيك عن عدد العائدين؛ إذ ان توفير الغذاء، في ضوء قلّة الارض الزراعية وشحّ كميات المياه، للاعداد المتزايدة من السكان يمثّل تحدياً كبيراً لخطط التنمية الفلسطينية.

٣ ـ استغلال العمالة الفلسطينية: تنبهت اسرائيل فور احتلالها للضفة الفلسطينية وقطاع غزة لأهمية العمال بالنسبة للاقتصاد الاسرائيلي لأسباب عدّة منها، الاستفادة من الايدي العاملة الرخيصة التي من شأنها ان تؤدي الى تحسين قدرة المنتوجات الاسرائيلية على المنافسة في الاسواق المحلية والدولية؛ وتعويض قسم كبير من مستخدمي الجيش في القطاعات الاقتصادية المختلفة؛ وتخوف السلطات من ان تؤدي معدلات البطالة المرتفعة في الاراضي المحتلة الى انخراط العاطلين عن العمل في نشاطات ضد الاحتلال الاسرائيلي؛ وتعميق الحاق الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الاسرائيلي من طريق زيادة اعتماد العمال الفلسطينيين على العمل في المشاريع الانتاجية الاسرائيلية بدلاً من تطوير صناعات وطنية في الارض المحتلة[١١].

من هنا عملت اسرائيل على فتح مكاتب للعمل في جميع مدن الارض المحتلة، تولّت مهمة الوساطة بين العمال الفلسطينيين من جهة وأرباب العمل الاسرائيليين من جهة أخرى. كما قامت سلطات الاحتلال بازالة العقبات والحدود التي كانت تفصل الارض المحتلة عن اسرائيل، وسمحت لقوافل العمل بالمرور عبر «الخط الاخضر» دون الحاجة لابراز أية تصاريح[١٢].

نتيجة للسياسة الاقتصادية هذه، وخاصة سياسة حزب العمل الاسرائيلي، ارتفع عدد العمال من الارض المحتلة العاملين في اسرائيل بصورة مطردة، إذ تضاعف في الفترة ما بين أعوام ١٩٧٠ ـ ١٩٨٧ بما يزيد على أربع مرات، وبذلك ارتفع عدد العمال من ٢٠ ألف عامل العام ١٩٧٠ الى حوالى ١٠٩ آلاف عامل العام ١٩٨٧[١٣]. وبلغت نسبة العمال الى مجموع القوة العاملة، في نهاية الفترة في الضفة الفلسطينية ٣٤ بالمئة وفي قطاع غزة ٤٥ بالمئة.

٤ ـ تدمير الجهاز المصرفي: بعد الاحتلال مباشرة أصدرت السلطات العسكرية الامر العسكري الرقم ٧ وقضى بغلق جميع فروع البنوك العربية والمؤسسات المالية المتخصصة، كما فرض الامر العسكري الرقم ٧٦ تداول العملة الاسرائيلية كعملة رسمية، في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، اضافة الى الدينار الاردني والجنيه المصري. وسمحت السلطات بعد ذلك مباشرة للبنوك الاسرائيلية بدخول أسواق مدن الارض المحتلة، وبلغ عددها في العام ١٩٨٦ خمسة وعشرين فرعاً. وقد شجعت هذه الخطوات الكثير من المواطنين والمؤسسات الاقتصادية على التعامل مع البنوك